وَانْتِفَاءُ التَّسَاوِي لَا يَمْنَعُ مِنْهُ وُجُودُ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ الَّذِي هُوَ مَدْلُولُ اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ، وَبِهِ صِرْنَا نَفْهَمُ الْأُمُورَ الْغَائِبَةَ وَلَوْلَا الْمَعْنَى الْمُشْتَرَكُ مَا أَمْكَنَ ذَلِكَ قَطُّ.

كما هو الحال في معرفة النور مثلا، فنور الشمعة ونور القمر ونور النجم ونور الشمس كلها مشتركة في النور ولكن أنوارها متفاوتة، كما قيل[1]:

وظلام الليل له سرج حتى يغشـــاه أبو الســـرج

(١) رويت لابن النحوي في قصيدته المسماة (قصيدة الْفرج) انظر: المعجم المفهرس = تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة لابن حجر العسقلاني (ص: ٤١٤) أو (المنفرجة) انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (٢/ ١٣٤٦)، أو (المفرجة) انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي(٦/ ٥٠)، ومثلها من قصيدة (الفرج بعد الشدة) لأبي عبد الله القرشي، انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ٥٦).

كَمَالُ قُدْرَتِهِ سُبْحَانَهُ وَانْتِفَاءُ الْعَجْزِ عَنْهُ

قَوْلُهُ: (وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ).

ش: لِكَمَالِ قُدْرَتِهِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْتَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥]، ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]، ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، لَا يَؤُودُهُ أَيْ: لَا يكْرِثُهُ وَلَا يُثْقِلُهُ وَلَا يُعْجِزُهُ(٢).

النفي مقتض لثبوت كمال ضد المنفي

فَهَذَا النَّفْيُ لِثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ نَفْيٍ يَأْتِي فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِنَّمَا هُوَ لِثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، لِكَمَالِ عَدْلِهِ، ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣] لِكَمَالِ عِلْمِهِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]،

---

(٢) انظر: تفسير الطبري (٥/ ٤٠٣).

لِكَمَالِ قُدْرَتِهِ، ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ[٣] وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] لِكَمَالِ حَيَاتِهِ وَقَيُّومِيَّتِهِ، ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] [٤].

ليس معنى ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ لا تراه، لأنه سيستوي مع العدم فالعدم لا يرى، لا بد أن نمشي في هذا النفي على القاعدة المطردة في هذا الباب، وهي: أن النفي يثبت كمال الضد، فلو قلنا أن معنى ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ أنه لا يرى لم يكن في ذلك مدحا[٥]؛ لأن الشيء الحقير لا يرى، والعدم لا يرى.

فلا بد من السير على هذه القاعدة، ألا وهي: إثبات كمال الضد، فيكون معنى قوله ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ أنه يرى ولكن لا يحاط به[٦]، فيكون قوله ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ يثبت كمال الضد، وكمال الضد هنا العظمة[٧].

---

(٣) السنة: النعاس كما في تفسير الطبري (٥/ ٣٨٩).

(٤) انظر: الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٣/ ١٠٢١-١٠٢٢).

(٥) انظر: التدمرية (ص: ٥٩)، دقائق التفسير (٢/ ١٢٦).

(٦) انظر: كما في تفسير الطبري (١٢/ ١٣).

(٧) انظر: التدمرية الموضع السابق، الصفدية (١/ ٩١)، (٢/ ٦٥)، جامع المسائل (٣/ ٢٠٧)، درء تعارض العقل والنقل (٦/ ١٧٧)، شرح حديث النزول

فهو – سبحانه – عظيم لا يحاط به ولا يدرك، وكل شيء عظيم فهو يرى ولكن قد لا يدرك، مثال ذلك الكون الذي فوقنا، كم تحدث عنه العلماء، ولكنهم لم يصلوا فيه إلى نهاية، ولم يدركوا له طرفا، ولا حدوه بحد، مع أنه منته ومحدود، ونحن نرى هذا العالم، ولكن لا نحيط به.

فيكون قوله ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ ليس المقصود به نفي الرؤية – كما استدل بذلك المعتزلة(٨)وغيرهم من الشيعة، ولا حجة لهم في ذلك(٩) –.

(ص: ١١٦– ١١٧)، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (ص: ٢٩٤ – ٢٩٥)، مدارج السالكين (١/ ٥١)، مختصر الصواعق (ص: ١٦٢).

(٨) ومنهم الزمخشري في تفسيره (٢/ ٥٤).

(٩) بل قد أبطل العلماء استدلالهم بهذه الآية، وممن أبطل عليهم هذا الاستدلال وعكسه عليهم: الطبري في تفسيره (١٢/ ١٣) وما بعدها، وشيخ الإسلام في الصفدية (١/ ٩١)، وابن القيم في حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (ص: ٢٩٥)، والبغوي في تفسيره (٢/ ١٤٨)، وابن عطية في تفسيره (٢/ ٣٣٠)، والرازي في تفسيره (١٣/ ٩٧– ١٠٣)، وابن كثير في تفسيره (٣/ ٣٠٩) وغيرهم من أهل العلم.

فهو سبحانه لم يقل (لا تراه الأبصار) وإنما قال ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾، فالمقصود هو نفي الإحاطة لا نفي الرؤية، والمؤمنون يرون ربهم يوم القيامة، ولكن لا يحيطون به – عز وجل – ولا يدركون كل عظمته وجلاله، بل يرون منه ما يليق بقدرتهم، أما ما يليق بعظمته وجلاله فلا يستطيع ذلك أحد.

لِكَمَالِ جَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ وَكِبْرِيَائِهِ.

وهذه القاعدة العظيمة التي ذكرها المؤلف مطردة في جميع القرآن، وكذلك في السنة، أن ما يأتي في هذا الباب من النفي ليس نفيا مجردا، يفيد العدم، بل هو نفي يثبت كمال الضد[١٠].

فقول أهل الكلام إن الله ليس بجسم ولا عرض ولا صورة ولا شخص ولا في جهة، ويقولون: ليس بداخل العالم ولا خارجه ولا مباينا للعالم ولا محايثا له..الخ ما يقولونه[١١]، فهذا نفي مجرد يفيد العدم، ولهذا بعض الأمراء تناظر عنده رجلان في مثل هذه المسائل، فقال الأمير:

---

(١٠) انظر: الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٣/ ١٠٢٠-١٠٢١) آخر الوجه الواحد والسبعين في إبطال قول المتكلمين بتقديم العقل على النقل عند التعارض.

(١١) كما في كتاب غاية المرام في علم الكلام لسيف الدين الآمدي (ص: ١٧٩) والمواقف للإيجي (٣/ ٢٩) وما بعدها.

لمن ادعى ذلك في الخالق: ميز لنا بين هذا الرب الذي تثبته وبين المعدوم. وقيل له: لو وصف المعدوم لم يوصف إلا بما وصفت به الرب من كونه لا داخل العالم ولا خارجه ؟![12].

فليس في الكتاب والسنة نفي مجرد، بل نفي يثبت الضد، والضد كمال، مثال ذلك ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤]فهذا نفي للعجز وذلك لكمال قدرته فهو متضمن لإثبات الضد ولذلك ختم الآية بقوله ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤] فأثبت العلم والقدرة.

وقال تعالى ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣] فليس هذا نفيا مجردا، بل هو متضمن إثبات الضد وهو كمال الأحدية[13]، وأنه واحد في ذاته وصفاته؛ لأنه لو كان يولد أو يلد لكان الوالد أو الولد كل منهما مثل الآخر فيكون لله شبيه ومثيل، بل ولو كان متولدا عن غيره لكان

---

(١٢) القصة حصلت للأمير ابن سبكتكين مع ابن فورك الأشعري وابن الهيصم وكان ابن الهيصم على طريقة الكرامية والأمير يميل إليه انظر: التسعينية لابن تيمية (٢/ ٧١٠)، التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع (ص: ٦٠).

(١٣) انظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٩/ ١٥٠)، شرح العقيدة الواسطية للهراس (ص: ٨٣).

الوالد هو الأصل وله الكمال، وذلك كله باطل، فدل على كمال أحديته بأنه لا يلد ولا يولد. وقد ذكر المؤلف جملة من الأمثلة التي توضح هذه القاعدة وتثبتها(١٤).

فقاعدة النفي في القرآن الكريم يرتبط بها أمران مهمان:

١. أن كل نفي يثبت كمال الضد.
٢. أن النفي في القرآن مجمل وليس مفصلا كالإثبات(١٥).

---

(١٤) وقد قرر هذه القاعدة شيخ الإسلام ابن تيمية في التدمرية (ص: ٥٧-٥٨) حيث قال "وينبغي أن يُعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال، إلا إذا تضمن إثباتًا، وإلا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال، لأن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء هو كما قيل ليس بشيء، فضلاً عن أن يكون مدحًا أو كمالا. ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال. فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمنًا لإثبات مدح" وانظر: دقائق التفسير (٢/ ١٢٦)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٣١٩) وقررها تلميذه ابن القيم في مدارج السالكين (١/ ٥١) حيث قال "فكل سلب في القرآن حمد الله به نفسه فلمضادته لثبوت ضده، ولتضمنه كمال ثبوت ضده".

(١٥) قال شيخ الإسلام "ومن أبلغ العلوم الضرورية أن الطريقة التي بعث الله بها أنبياءه ورسله، وأنزل بها كتبه، مشتملة على الإثبات المفصل، والنفي المجمل" الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٦/ ٣٣٧).

فتجد الكتاب والسنة في باب النفي يجمل كما في قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٣) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣، ٤] ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] أما في باب الإثبات فيفصل في ذكر الأسماء والصفات ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣] ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ (٢٢) هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ (٢٣) هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الحشر: ٢٢ - ٢٤].

وهذا بعكس طريقة أهل الكلام حيث ذكروا ألفاظا وسلوبا لم ترد في الكتاب ولا في السنة، ثم توسعوا في النفي وجعلوه مفصلا، كما حكى عنهم شيئا من ذلك أبو الحسن الأشعري في كتابه المقالات[١٦].

---

(١٦) انظر: مقالات الإسلاميين (ص: ١٥٥)، ومن أشنع كتب أهل الكلام التي سارت على هذه الطريقة المبتدعة كتاب (أساس التقديس في علم الكلام) للرازي، وقد نقضه عليه شيخ الإسلام في كتابه (بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية) بما لا مزيد عليه.

وَإِلَّا فَالنَّفْيُ الصِّرْفُ لَا مَدْحَ فِيهِ، أَلَا (يُرَى)(١٧) أَنَّ قَوْلَ الشَّاعِرِ(١٨):

قُبَيِّلَةٌ لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلِ

لَمَّا اقْتَرَنَ بِنَفْيِ الْغَدْرِ وَالظُّلْمِ عَنْهُمْ مَا ذَكَرَهُ قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ وَبَعْدَهُ، وَتَصْغِيرُهُمْ بِقَوْلِهِ: قُبَيِّلَةٌ عُلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ عَجْزُهُمْ وَضَعْفُهُمْ، لَا كَمَالُ قُدْرَتِهِمْ. وَقَوْلُ الْآخَرِ(١٩):

---

(١٧) كذا في شرح الطحاوية ت الأرناؤوط (١/ ٦٩)، وفي ط دار السلام (ص: ١٠٦)، ط الأوقاف السعودية (ص: ٦١) (ترى) وهي أوضح.

(١٨) وهو النجاشي الحارثي توفي نحو ٤٠ هـ. الأعلام للزركلي (٥/ ٢٠٧). قال عنه ابن قتيبة: " وكان فاسقا رقيق الإسلام" ... وقال عمر بن الخطاب حين سمع هذا البيت قال:" ليت آل الخطاب كانوا كذلك ... ثم بعث إلى حسّان والحطيئة، وكان محبوسا عنده، فسألهما، فقال حسّان مثل قوله في شعر الحطيئة، فهدّد (عمر) النجاشيّ وقال له: إن عدت قطعت لسانك. الشعر والشعراء (١/ ٣١٧-٣١٩) وفي تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٩/ ٤٧٦) أن عمر حبسه وضربه على هجائه، ولكن ليس لموقف عمر رضي الله عنه من هجاء النجاشي لبني العجلان قوم تميم بن مقبل سند ثابت، انظر: دراسة نقدية في المرويات الواردة في شخصية عمر بن الخطاب وسياسته الإدارية رضي الله عنه (١/ ٢١١).

(١٩) وهو قريط بن أنيف أحد بني العنبر كما في شرح ديوان الحماسة للتبريزي (١/ ٣) .

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا

لَمَّا اقْتَرَنَ بِنَفْيِ الشَّرِّ عَنْهُمْ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَمِّهِمْ، عُلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ عَجْزُهُمْ وَضَعْفُهُمْ أَيْضًا.

هذا جار على أساليب العرب، حيث يتمدحون بالظلم، وبالتجبر والفتك، فإذا ذكروا قبيلة أو شخصا بعدم الظلم كان ذلك ذما له، عكس ما جاء به الإسلام، من كونه يمَدح بنفي الظلم.

فهذا النفي الموجود في هذا البيت هو في الأصل وفي الاصطلاح الشرعي للمدح، ولكنه هنا صار للذم؛ لما ذكرنا ولأنه صغر القبيلة فقال: قُبَيِّلة، فصار هذا النفي للذم.

فكانوا لا يعتدون بالقبيلة التي لا تظلم ولذلك قالوا[٢٠]:

ومن لم يذد عن حوضه بسلاحه يهدم ومن لا يظلم الناس يظلم

وكذلك القول في البيت الآخر.

---

(٢٠) البيت لزهير في معلقته انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (ص: ٢٨٥).

مَنْهَجُ السَّلَفِ: الْإِثْبَاتُ الْمُفَصَّلُ وَالنَّفْيُ الْمُجْمَلُ

وَلِهَذَا يَأْتِي الْإِثْبَاتُ لِلصِّفَاتِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مُفَصَّلًا، وَالنَّفْيُ مُجْمَلًا، عَكْسَ طَرِيقَةِ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمَذْمُومِ(١): فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ بِالنَّفْيِ الْمُفَصَّلِ وَالْإِثْبَاتِ الْمُجْمَلِ، يَقُولُونَ: "لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَلَا شَبَحٍ، وَلَا جُثَّةٍ، وَلَا صُورَةٍ، وَلَا لَحْمٍ، وَلَا دَمٍ، وَلَا شَخْصٍ، وَلَا جَوْهَرٍ، وَلَا عَرَضٍ، وَلَا بِذِي لَوْنٍ، وَلَا رَائِحَةٍ، وَلَا طَعْمٍ، وَلَا مِجَسَّةٍ، وَلَا بِذِي حَرَارَةٍ، وَلَا بُرُودَةٍ، وَلَا رُطُوبَةٍ، وَلَا يُبُوسَةٍ، وَلَا طُولٍ، وَلَا عَرْضٍ، وَلَا عُمْقٍ، وَلَا اجْتِمَاعٍ، وَلَا افْتِرَاقٍ، وَلَا يَتَحَرَّكُ وَلَا يَسْكُنُ، وَلَا يَتَبَعَّضُ، وَلَيْسَ بِذِي أَبْعَاضٍ وَأَجْزَاءٍ وَجَوَارِحٍ وَأَعْضَاءٍ، وَلَيْسَ بِذِي جِهَاتٍ، وَلَا بِذِي يَمِينٍ وَلَا شِمَالٍ وَأَمَامٍ وَخَلْفٍ وَفَوْقٍ وَتَحْتٍ، وَلَا يُحِيطُ بِهِ مَكَانٌ وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ زَمَانٌ وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْمَمَاسَّةُ،وَلَا الْعُزْلَةُ وَلَا الْحُلُولُ فِي الْأَمَاكِنِ، وَلَا يُوصَفُ بِشَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ الْخَلْقِ الدَّالَّةِ عَلَى حُدُوثِهِمْ، وَلَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ مُتَنَاهٍ، وَلَا يُوصَفُ بِمِسَاحَةٍ، وَلَا ذَهَابٍ فِي الْجِهَاتِ،

---

(١) قال شيخ الإسلام "وطريقة الرسل - صلوات الله عليهم - إثبات صفات الكمال لله على وجه التفصيل وتنزيهه بالقول المطلق عن التمثيل فطريقتهم: إثبات مفصل ونفي مجمل، وأما الملاحدة من المتفلسفة والقرامطة والجهمية ونحوهم: فبالعكس؛ نفي مفصل وإثبات مجمل". مجموع الفتاوى (٦/ ٥١٥).

وَلَيْسَ بِمَحْدُودٍ، وَلَا وَالِدٍ وَلَا مَوْلُودٍ، وَلَا تُحِيطُ بِهِ الْأَقْدَارُ وَلَا تَحْجُبُهُ الْأَسْتَارُ"(٢) إِلَى آخِرِ مَا نَقَلَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الْمُعْتَزِلَةِ(٣).

بعض هذا الكلام باطل، لأن النصوص ضده، وبعضه كلام لم يرد في الكتاب ولا في السنة، وكان الأدب ألا يتكلم بمثل هذا، لأن الأصل عند أهل السنة ألا يصفون الله إلا بما وصف به نفسه، ولا يأتون بأوصاف من عندهم.

وفي الجملة فهذه الطريقة التي يسلكها المتكلمون، ما أنزل الله بها من سلطان، ولا يوجد لها دليل، لا في كتاب ولا في سنة، ولا هي صحيحة في نفسها، بل حقها أن تحرق، لو كانت صحيحة في نفسها فقد يتسامح معهم، ويقال هذه من باب الوصف وهو واسع، فقد يوصف الله بشيء من الكلام الذي لم يرد به النص إذا كان

---

(٢) هذا المقطع من قوله "لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَلَا شَبَحٍ، وَلَا جُثَّةٍ" إلى قوله "وَلَا تَحْجُبُهُ الْأَسْتَارُ" حكاه أبي الحسن عن المعتزلة كما في مقالات الإسلاميين ت ريتر (ص: ١٥٥). وانظر: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢/ ٥٥١).

(٣) في كتابه المقالات (ص: ١٥٥) ثم قال أبو الحسن بعد ذلك "فهذه جملة قولهم في التوحيد وقد شاركهم في هذه الجملة الخوارج وطوائف من المرجئة وطوائف من الشيع وإن كانوا للجملة التي يظهرونها ناقضين ولها تاركين".

معناه صحيحا، مثل أن نقول أنه واجب الوجود، ومثل يا دليل الحائرين.

كما أن المدح بطريقة النفي المفصل غير لائق، ولذلك فالمناسب في النفي الذي يراد به المدح، أن يؤتى بألفاظ بليغة مجملة، ولذلك فمدح الله بالنفي يكون بألفاظ عامة شاملة مثل، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٣) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣، ٤]، فهذا هو النفي الذي يتضمن مدحا، وأيضا هو مختصر وبليغ، أما طريقة المتكلمين اللفظية[٤] هذه فهي بدع يجب التنفير عنها.

فقولهم "**لا يتحرك ولا يسكن**" كيف لا يتحرك؟! ربنا تبارك وتعالى من أعظم صفاته صفة الحياة، وأعظم دليل الحياة الحركة[٥]، لماذا

---

(٤) وهم القائلون: لفظي بالقرآن مخلوق. وانظر: الشريعة للآجري (١/ ٥٣٤)، شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين (ص: ٣١)، الإبانة الكبرى لابن بطة (٥/ ٢٩٦،٣١٧)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٣٩٢)(٦٠٣). معجم ألفظ العقيدة ط - أولى(ص:٣٤٧).

(٥) انظر: النقض على المريسي ت الشوامي (ص: ٧١) فقد نص على ذلك، ومختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ٤٧٣) وقد فصل القول في صفة الحركة تفصيلا جيدا.

عيب على المشركين عبادتهم للأصنام؟ ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٩٥] فعاب عليهم أنهم لا يتحركون، ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ (٢٠) أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢٠، ٢١]، فربنا سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء، استوى على العرش، ينزل في الثلث الأخير من الليل إلى السماء الدنيا، يأتي يوم القيامة لفصل القضاء، ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠][٦].

---

(٦) انظر: النقض على المريسي ت الشوامي (ص: ٧١). وقد ذكر شيخ الإسلام في مسألة الحركة ثلاثة أقوال: أحدها: قول من ينفي ذلك مطلقًا وبكل معنى، والقول الثاني: إثبات ذلك، والقول الثالث: الإمساك عن النفي والإثبات. شرح حديث النزول (ص: ١٨٧) وهو ضمن مجموع الفتاوى (٥/ ٥٦٥)، وانظر: الاستقامة (١/ ٧٠)، قال ابن القيم "وأما الذين أمسكوا عن الأمرين وقالوا: لا نقول يتحرك وينتقل، ولا ننفي ذلك عنه، فهم أسعد بالصواب والاتباع" وذكر كلاما طيبا في ذلك انظره في مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ٤٧٢-٤٧٣).

وقولهم "**وَلَيْسَ بِذِي جِهَاتٍ**"! بل نقول: "الله في جهة العلو"(٧) فهو سبحانه فوق المخلوقات، والمخلوقات تحته، وهذه عقيدة كل الخلق إلا من زاغ من أهل البدع، وذلك لأن العلو كمال، فلو قدر أنه - سبحانه - مخالط للمخلوقات، للزم من ذلك الحلول وهو كفر، فقد كفر النصارى حين قالوا أن الله حل في عيسى، فكيف إذا قلنا أنه في كل مكان، هذا من أعظم أنواع الكفر، فالله - سبحانه وتعالى - فوق المخلوقات، فوق سبع سماوات، مستو على العرش، "بائن من خلقه"(٨) منفصل عنهم.

وقولهم " **وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْمَمَاسَّةُ** "، هذا غلط مصادم للنصوص، فقد ذكر الله أنه خلق آدم بيده ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥](٩)، وكتب التوراة بيده(١٠)، وكذلك حديث «فوضع يده بين كتفي حتى وجدت بردها بين ثديي»(١١)

---

(٧) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد للمقدسي (ص: ٩٤).

(٨) انظر: أصول السنة لابن أبي زمنين (ص: ١٠٦).

(٩) وقد نص على ذلك الدارمي في كتابه النقض على المريسي (١/ ٢٣٠).

(١٠) كما في صحيح مسلم ح ١٣ - (٢٦٥٢).

(١١) سنن الترمذي ت بشار ح (٣٢٣٣) من حديث ابن عباس وفيه "قال أحسبه في المنام" و ح (٣٢٣٤)، وقال الترمذي "هذا حديث حسن غريب من

وقال تعالى ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وفي الحديث «يلقى في النار وتقول: هل من مزيد، حتى يضع قدمه، فتقول قط قط» [١٢]، فكيف يقال بعد كل هذه النصوص وأمثالها: أنه لا يجوز عليه المماسة؟[١٣] هذا الكلام ينشأ من قولهم أنه ليس جسما.

هذا الوجه"، وجاء من حديث معاذ بلفظ " فنعست في صلاتي فاستثقلت، فإذا أنا بربي تبارك وتعالى في أحسن صورة" وفيه "فرأيته وضع كفه بين كتفي حتى وجدت برد أنامله بين ثديي" ح٣٢٣٥، وقال الترمذي "هذا حديث حسن صحيح. سألت محمد بن إسماعيل، عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث حسن صحيح".

(١٢) صحيح البخاري ح(٤٨٤٨).

(١٣) ولذلك قال شيخ الإسلام "جاءت الأحاديث بثبوت المماسة كما دل على ذلك القرآن وقاله أئمة السلف" بيان تلبيس الجهمية (٤/ ٣٤٣)، ومثله (٨/ ٤٣- ٤٤) وقد بين خلاف الناس في ذلك في(٥/ ١١٩-١٢٨) وأن لأصحاب أحمد فيها ثلاثة أقوال.

نعم بعض أهل السنة والجماعة بدع لفظ المماسة نفيا وإثباتا كما فعل سليمان بن سحمان في كتابه تنبيه ذوي الألباب السليمة عن والوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة (ص: ٣)، ولكن إنما ينكر ذلك إذا كان المعنى المراد منه محالا على الله تعالى، أما المعنى الذي قد دلت عليه النصوص فلا إنكار فيه. ولذلك قال شيخ

قولهم " **وَلَيْسَ بِمَحْدُودٍ**" كيف يقال هذا؟ فالله من جهة المخلوقات منفصل عنها غير متصل بها(١٤).

قولهم "**ولا تحجبه الأستار**"(١٥) كيف وقد قال الرسول - عليه الصلاة والسلام - «حجابه النور - وفي رواية أبي بكر: النار - لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»(١٦).

وَفِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ حَقٌّ وَبَاطِلٌ. وَيَظْهَرُ ذَلِكَ لِمَنْ يَعْرِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ. وَهَذَا النَّفْيُ الْمُجَرَّدُ مَعَ كَوْنِهِ لَا مَدْحَ فِيهِ، فِيهِ إِسَاءَةُ أَدَبٍ، فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ لِلسُّلْطَانِ: أَنْتَ لَسْتَ بِزَبَّالٍ وَلَا كَسَّاحٍ وَلَا حَجَّامٍ وَلَا حَائِكٍ! لَأَدَّبَكَ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ وَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا،

الإسلام "ليس هذا المعنى مما اتفق على نفيه بل أكثر الصفاتية يجوزون أن الله يمس المخلوقات وتمسه كما يجوزون أن يراها وتراه بل هذا مذهب أئمة الأشعرية أيضاً" بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٨/ ٣٧).

(١٤) سيأتي الكلام على الحد وتوجيه المنقول عن السلف في ذلك نفيا وإثباتا في كلام الشارح على قول الطحاوي: " وتعالى عن الحدود والغايات " شرح الطحاوية ت الأرناؤوط (١/ ٢٦٠).

(١٥) وهو من الألفاظ المجملة انظر: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٨/ ١٤٧).

(١٦) صحيح مسلم ح٢٩٣ - (١٧٩).

وَإِنَّمَا تَكُونُ مَادِحًا إِذَا أَجْمَلْتَ النَّفْيَ فَقُلْتَ: أَنْتَ لَسْتَ مِثْلَ أَحَدٍ مِنْ رَعِيَّتِكَ، أَنْتَ أَعْلَى مِنْهُمْ وَأَشْرَفُ وَأَجَلُّ. فَإِذَا أَجْمَلْتَ فِي النَّفْيِ أَجْمَلْتَ فِي الْأَدَبِ.

التَّعْبِيرُ عَنِ الْحَقِّ بِالْأَلْفَاظِ الشَّرْعِيَّةِ

وَالتَّعْبِيرُ عَنِ الْحَقِّ بِالْأَلْفَاظِ الشَّرْعِيَّةِ النَّبَوِيَّةِ الْإِلَهِيَّةِ هُوَ سَبِيلُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ. وَالْمُعَطِّلَةُ يُعْرِضُونَ عَمَّا قَالَهُ الشَّارِعُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَلَا يَتَدَبَّرُونَ مَعَانِيَهَا، وَيَجْعَلُونَ مَا ابْتَدَعُوهُ مِنَ الْمَعَانِي وَالْأَلْفَاظِ هُوَ الْمُحْكَمَ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ وَاعْتِمَادُهُ.

فبعد أن قرر المبتدعة هذه السلوب واعتقدوها، جاؤا إلى قوله تعالى ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] فقالوا: هذا جارحة أو أبعاض، ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] هذه جارحة، ثم قالوا لا بد من تنزيه الرب عن الأبعاض والجوارح فليس له وجه ولا يدان، وكذلك صنعوا مع السمع والبصر والرجل والقدم، فنفوا كل ما فهموا منه أنه جوارح، لأنهم قد قرروا تلك السلوب على الله – تعالى – ثم كروا على كل النصوص التي تعارضت مع ذلك بالرد تارة وبالتأويل أخرى. وتوهموا أن ظواهر النصوص توهم التشبيه(١٧).

---

(١٧) انظر: شرح جوهرة التوحيد ص ١٥٣-١٥٤، وجاء فيها:

وكل نص أوهم التشبيها   أوله أو فوض ورم تنزيها

وليس الحال كذلك، بل ظواهر النصوص تفيد الحق المحض، ولكن هؤلاء القوم شبهوا ثم عطلوا، ولم يقفوا عند حد، بل قالوا: أن الله ليس بجوهر ولا عرض، والحياة والسمع والعلم والقدرة عندهم كلها أعراض، أما المعتزلة فاستمروا في النفي، ونفوا الأعراض، وقالوا: سميع بذاته، بصير بذاته، عليم بذاته قدير بذاته وهكذا(١٨). وهذا تناقض منهم بحيث جعلوا الذات وسيلة الاثبات وهم يفرون من ذلك.

فقيل لهم: أنتم تثبتون الذات، ونحن لا نعقلها إلا أن تكون جسما أو شيئا من هذا القبيل، فقالوا: نثبت الذات على وجه يليق بجلال الله، فقال أهل السنة: سيروا على هذه الطريقة في جميع الصفات(١٩)، واتركوا ما سميتموه بجوارح أو أبعاض أو أغراض أو أعراض ونحو ذلك.

والمقصود أن هذا الباب فيه من أنواع الفساد والانحراف والضلال الشيء العظيم، فلا بد أن نقف مع القرآن والسنة، فيما وصف ربنا نفسه به، فلا أحد أعلم بالله من الله(٢٠).

---

(١٨) انظر: النقض على المريسي ت الشوامي (ص: ١٠٦- ١١٩).

(١٩) انظر: الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (١/ ٢٣٦).

(٢٠) انظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٢/ ١٨).

أما أهل الزيغ من المعتزلة، فقد وصل الحال بشيخهم أبي علي إلى أن قال: والله إن الله لا يعلم من نفسه أكثر مما أعلم أنا منه[٢١].

---

(٢١) ذكر ذلك الشوكاني في التحف في مذاهب السلف ط الصحابة (ص: ٢١)، وشنع عليه بما هو أهله، وعنه مجلة المنار (١٧/ ٨١٧)، وذكر ذلك قبله ابن الوزير في العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (٥/ ٨٦).

وَأَمَّا أَهْلُ الْحَقِّ وَالسُّنَّةِ وَالْإِيمَانِ فَيَجْعَلُونَ مَا قَالَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ هُوَ الْحَقَّ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ وَاعْتِمَادُهُ. وَالَّذِي قَالَهُ هَؤُلَاءِ إِمَّا أَنْ يُعْرِضُوا عَنْهُ إِعْرَاضًا جَمِيلًا(٢٢)، أَوْ يُبَيِّنُوا حَالَهُ تَفْصِيلًا، وَيُحْكَمَ عَلَيْهِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لَا يُحْكَمُ بِهِ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ غَالِبَ عَقَائِدِهِمُ السُّلُوبُ، لَيْسَ بِكَذَا، لَيْسَ بِكَذَا(٢٣)، وَأَمَّا الْإِثْبَاتُ فَهُوَ قَلِيلٌ، وَهِيَ أَنَّهُ عَالِمٌ قَادِرٌ حَيٌّ، وَأَكْثَرُ النَّفْيِ الْمَذْكُورِ لَيْسَ مُتَلَقًّى عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَا عَنِ الطُّرُقِ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي سَلَكَهَا غَيْرُهُمْ مِنْ مُثْبِتَةِ الصِّفَاتِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. فَفِي هَذَا الْإِثْبَاتِ مَا يُقَرِّرُ مَعْنَى النَّفْيِ. فَفُهِمَ أَنَّ الْمُرَادَ انْفِرَادُهُ – سُبْحَانَهُ – بِصِفَاتِ الْكَمَالِ.

---

(٢٢) في النسخة التي قرئت على الشيخ (اعراضا جُمْليا) وكذلك في شرح الطحاوية – ط دار السلام (ص: ١٠٨)، شرح الطحاوية – ط الأوقاف السعودية (ص: ٦٣)، **قال شيخنا** – رحمه الله –: وهذا أوضح.

(٢٣) انظر: الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٤/ ١٢٣٣).

ففي هذا الإثبات ما يقرر معنى النفي، فليس النفي المطلوب أن تنفي الصفة، ولكن أن تنفي الشبيه، فإذا وصف الله نفسه بصفات، فلا تأتي وتنفي تلك الصفات محتجا بقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فمن فعل ذلك فقد وقع في الغلط، لأن المطلوب منك ألا تقول: له سمع كسمعي، أو بصر كبصري، أو يد كيدي(٢٤)، أما أن تقول له يد تليق بجلاله، وسمع يليق بجلاله، وبصر يليق بجلاله، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فهذا هو الصواب، "فليس ما وصف الله به نفسه ورسوله تشبيه"(٢٥).

إذن فهذا الإثبات يقرر معنى النفي، وأنه ليس نفي الصفة وإنما نفي المشابهة(٢٦).

---

(٢٤) ولذلك قال الإمام أحمد فيما رواه عنه حنبل قال حنبل" قلت لأبي عبد الله والمشبهة ما يقولون؟ قال بصر كبصري ويد كيدي وقدم كقدمي فقد شبه الله بخلقه وهذا كلام سوء" الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/ ٣٢٦) برقم٢٥٢.

(٢٥) كما قال نعيم بن حماد ورواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٨٧) برقم(٩٣٦).

(٢٦) انظر: الروح (ص: ٢٦٢).

فَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَوْصُوفٌ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَوَصَفَهُ بِهِ رُسُلُهُ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أَسْمَائِهِ وَلَا فِي أَفْعَالِهِ، مِمَّا أَخْبَرَنَا بِهِ مِنْ صِفَاتِهِ، وَلَهُ صِفَاتٌ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهَا أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ، كَمَا قَالَ رَسُولُهُ الصَّادِقُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي دُعَاءِ الْكَرْبِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ رَبِيعَ قَلْبِي وَنُورَ صَدْرِي وَجَلَاءَ حُزْنِي وَذَهَابَ هَمِّي وَغَمِّي»[١].

وَسَيَأْتِي التَّنْبِيهُ عَلَى فَسَادِ طَرِيقَتِهِمْ فِي الصِّفَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

---

(١) مسند أحمد ط الرسالة (٦/ ٢٤٦) ح(٣٧١٢) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وقد خلص الأرنؤوط ومعاونوه في تحقيقه إلى تضعيف هذا الحديث؛ ولكن قد جزم بصحته ابن قيم الجوزية في أكثر من موضع من كتبه منها: الجواب الكافي (ص: ٢٠٨)، الصواعق المرسلة (٣/ ٩١٣)، جلاء الأفهام (ص: ١٥٢)، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص: ٢٧٤)، وصححه أحمد شاكر في تحقيقه للمسند (٤/ ٢١٥) ح(٤٣١٨)، والألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٣٨٣) ح(١٩٩).

وَلَيْس قَوْلُ الشَّيْخِ – رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى –: (وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ) مِنَ النَّفْيِ الْمَذْمُومِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]، فَنبَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي آخِرِ الْآيَةِ عَلَى دَلِيلِ انْتِفَاءِ الْعَجْزِ، وَهُوَ كَمَالُ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، فَإِنَّ الْعَجْزَ إِنَّمَا يَنْشَأُ إِمَّا مِنَ الضَّعْفِ عَنِ الْقِيَامِ بِمَا يُرِيدُهُ الْفَاعِلُ، وَإِمَّا مِنْ عَدَمِ عِلْمِهِ بِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَقَدْ عُلِمَ بِبَدَائِهِ الْعُقُولِ وَالْفِطَرِ كَمَالُ قُدْرَتِهِ وَعِلْمِهِ، فَانْتَفَى الْعَجْزُ، لِمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقُدْرَةِ مِنَ التَّضَادِّ، وَلِأَنَّ الْعَاجِزَ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ إِلَهًا، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذِكْرِ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

هذا هو السبب في كون الاسم العظيم (الله)، لا يجوز أن يتسمى به أحد، وهو يدل على جميع أسماء الله بالتضمن واللزوم(٢).

---

(٢)كما قرر ذلك ابن القيم حيث قال: "وأما الإله فهو الجامع لجميع صفات الكمال ونعوت الجلال، فيدخل في هذا الاسم جميع الأسماء الحسنى؛ ولهذا كان القول الصحيح أن الله أصله الإله – كما هو قول سيبويه وجمهور أصحابه إلا

كل أسماء الله الحسنى المفيدة للكمال هي في هذا الاسم، باللزوم والتضمن، وذلك أن الإله الحق، لا بد أن يكون له كل الكمال، ولو نقص شيء من الكمال ما استحق الألوهية، ولابد أن ينتفي عنه جميع النواقص، فإذا كان فيه شيء من النقص لم يستحق أن يكون إلها، فتأتي إلى بقية الأسماء والصفات فتجد أنها كلها من حقوق هذا الاسم العظيم.

فمثلا ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ (٢٣) هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الحشر: ٢٣، ٢٤]، هذه كلها أسماء وصفات كمال، فلو فرضنا إلها ليس عليما أو ليس سميعا أو ليس قديرا أو ليس رحيما أو ليس غفورا ..الخ، لما استحق أن يكون إلها.

من شذ منهم – وأن اسم الله تعالى هو الجامع لجميع معاني الأسماء الحسنى والصفات العلى" بدائع الفوائد (٢/ ٢٤٩).

كَلمةُ التَّوْحيد لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

قَوْلُهُ: (وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ).

ش: هَذِهِ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ الَّتِي دَعَتْ إِلَيْهَا الرُّسُلُ كُلُّهم، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ. وَإِثْبَاتُ التَّوْحِيدِ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ بِاعْتِبَارِ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ الْمُقْتَضِي لِلْحصْرِ، فَإِنَّ الْإِثْبَاتَ الْمُجَرَّدَ قَدْ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الِاحْتِمَالُ. وَلِهَذَا – وَاللَّهُ أَعْلَمُ – لَمَّا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، قَالَ بَعْدَهُ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣].

وهذا يعني أن كلمة التوحيد متضمنة لركنين أساسيين:

أحدهما: النفي، وهو التخلية، وهذا في الشق الأول من كلمة التوحيد (لا إله).

الركن الثاني: الإثبات، وهو التحلية، وهذا في الشق الثاني من كلمة التوحيد (إلا الله)، فلو قلت (لا إله) فقط وأنكرت الشق الثاني لكان ذلك إلحادا، لأنك تنفي وجود إله مطلقا، ولو قلت (الله إله) ولم تنفي الإلهية عما سواه تعالى، لما كان ذلك توحيدا، وذلك أن الآلهة المدعاة كثيرة، ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا

نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٣] ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾ [هود: ١٠١]، وكل ما عبد من دون الله فقد اتخذ إلها. فلا بد في التوحيد أن يكون متضمنا للنفي، كما أنه لا بد أن يكون متضمنا للإثبات(٣).

ومن هنا يتبين خطأ الصوفية الذين يقتصرون في ذكرهم على تكرار اسم (الله) أو ضمير الغائب(هو)(٤). فذكرهم هذا ليس توحيدا؛ لأنه

---

(٣) وقد قرر هذا المعنى أهل العلم قديما وحديثا انظر مثلا: التبصير في الدين لأبي المظفر(ص: ١٤)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٦/ ١٣٣)، وابن قيم الجوزية في بدائع الفوائد (١/ ١٣٤)، طريق الهجرتين وباب السعادتين (ص: ١٤٥)، وكلام أئمة الدعوة النجدية في هذه المسألة يفوق الحصر وانظر مثلا: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢/ ٣٢٦)، (١١/ ٢٦٧)، تيسير العزيز الحميد (ص: ٣٢)، حاشية ثلاثة الأصول لابن قاسم (ص: ٨٤)، شرح العقيدة الواسطية للهراس (ص: ٥٦)، وغيرهم، وكذا قرره الشنقيطي في أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/ ٧)، (٢/ ٣٢٣).

(٤) وقد بين بطلان هذا النوع من الذكر، وأنه لا أصل له، شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالة العبودية (ص: ١٣٧-١٤٧) وهذه الرسالة مطبوعة أيضًا ضمن "مجموع الفتاوى"(١٠/١٤٩-٢٣٦)، وفي "الفتاوى الكبرى" (٥/١٥٤-٢١٨).

خال من النفي والاثبات. فالتوحيد الذي جاءت به الرسل قائم على النفي والإثبات.

وبهذا أيضا يتبين ضلال الأنظمة القائمة على العلمانية والديمقراطية(٥)، وضلال الجماعات الإسلامية التي سلكت هذا السبيل الديمقراطي، وحكمت لدساتير تلك الأنظمة بأنها إسلامية؛ لمجرد أنها نصت في بعض موادها على أن الشريعة الإسلامية، أو روحها، أو مبادئها، من مصادر التشريع، أو هي المصدر الرئيس، أو الوحيد – على اختلاف في عبارات الدساتير في ذلك – مع اشتمال تلك الدساتير على جملة من المواد المعارضة والمناقضة لتلك المادة، فينص مثلا على أن النظام في البلاد ديمقراطي تعددي، وأن الشعب مصدر السلطات.

فأين النفي وأين الإثبات؟ فليس في تلك الدساتير أكثر من التنصيص على أن الشريعة مصدر للقوانين، ولكنها لا تنفي ولا تبطل تشريعات غيرها.

---

(٥) ولشيخنا – حفظه الله – أطول سرد وبيان لمفاسد الديمقراطية حيث أوصلها إلى مائة مفسدة في كتاب القيم (تحذير البرية من مفاسد الديمقراطية) ولا أعلم أحدا من أهل العلم الذين كتبوا في ذلك – وهم كثير بحمد الله – قد وصلوا إلى قريب من ذلك القدر، فضلا عن أن يزيدوا عليه.

فلا بد أولا: أن ينص على بطلان والمنع من كل تشريع خارج عن شرع الله.

ولا بد ثانيا: أن تكون كل المواد مأخوذة ومتفقة مع شريعة الله تعالى.

فقولهم: الشريعة مصدر القوانين مثل قول: الله إله، كل ذلك لا يعد توحيدا؛ لأنه افتقد الركن الثاني وهو النفي الذي يتضمن الكفر بالطاغوت.

فحين تقول: لا إله إلا الله، كذلك تقول لا حاكم إلا الله، لا تشريع إلا من عند الله، لا حكم إلا لله، بينما هذه الأنظمة تقول: السيادة للشعوب(٦)، الحاكمية للشعوب.

ومن هنا يتبين الخلل الموجود في فكر الكثير من الناس اليوم، الذين يزعمون أن تلك الدساتير والقوانين إسلامية، أو الذين يزعمون أن الولاة القائمين الآن تنطبق عليهم النصوص الشرعية الواردة في ولاة الأمر الحاكمين بشرع الله.

والشاهد هنا أنه لا بد من النفي والإثبات، وأنه لا يكفي أحدهما دون الآخر، والإله هنا وإن كان المقصود به المتعبد له، فإن التعبد لا

---

(٦) انظر نقد هذه الدعوى في: المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها (٢/ ٨١١).

يمكن أن يكون إلا بالتشريع، فدخلت الشريعة كلها في هذا، ودخلت الحاكمية ضمن هذا الأصل، في اسم الإله واسم الرب والحكم، فيدخل في ذلك الحكم والتحاكم والحاكمية، وعندما لا تحكم الشريعة ينتقض الإيمان ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

فَإِنَّهُ قَدْ يَخْطُرُ بِبَالِ أَحدٍ خَاطِرٌ شَيْطَانِيٌّ: هَبْ أَنَّ إِلَهَنَا وَاحِدٌ، فَلِغَيْرِنَا إِلَهٌ غَيْرُهُ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ١٦٣]!.

وهذا يدل على دقة في التعبير القرآني، فلما قال ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣] خطاب للمسلمين، فلماذا قال بعدها ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ١٦٣]؟ وكانت ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ كافية، في بيان أن الإله واحد لا اثنين كما قال في سورة النحل ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النحل: ٥١]، لما كانت العبارة ﴿وَإِلَهُكُمْ﴾ والمقصود الخلق جميعا، ولكن قد يفهم أن المراد إلهكم يا معشر المسلمين، فلما كان الوهم قد يفرض ذلك رفعه بقوله ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا

هُوَ﴾ فهذا نفي لأي ألوهية لغيره أيا كان، وهذا مثل لا إله إلا الله وحده لا شريك له، مع أن لا إله إلا الله كافية، ولكن وحده لا شريك له تؤكد النفي.

وَقَدِ اعْتَرَضَ صَاحِبُ الْمُنْتَخَبِ(٧) عَلَى النَّحْوِيِّينَ فِي تَقْدِيرِ الْخَبَرِ فِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ - فَقَالُوا: تَقْدِيرُهُ: لَا إِلَهَ فِي الْوُجُودِ(٨) إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ: يَكُونُ ذَلِكَ نَفْيًا لِوُجُودِ الْإِلَهِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ نَفْيَ الْمَاهِيَّةِ أَقْوَى فِي التَّوْحِيدِ الصِّرْفِ مِنْ نَفْيِ الْوُجُودِ، فَكَانَ إِجْرَاءُ الْكَلَامِ عَلَى ظَاهِرِهِ وَالْإِعْرَاضُ عَنْ هَذَا الْإِضْمَارِ أَوْلَى(٩).

---

(٧) لعله الحسن بن أبي الحسن صافي مولى حسين بن الأرموي التاجر أبو نزار البغدادي المعروف بملك النحاة توفي في سنة ٥٦٨، وقد ذكر ابن عساكر في مؤلفاته المنتخب كما في ترجمته له في: تاريخ دمشق (١٣/٧١- ٧٢)، وانظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ت تدمري (٣٩/ ٣١٤) بغية الوعاة (١/ ٥٠٥). وذكر السبكي هذا الاعتراض مع جواب الْمُرْسِيُّ وتعقبه انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ٧١)، وانظر: المحيط في التفسير (٢/ ٧٥-٧٦) وذكر الرازي مضمون اعتراض صاحب المنتخب دون عزو انظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٤/ ١٤٩).

(٨) انظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٥٢)، اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٤٥).

(٩) وكذا الزمخشري حيث قال " والصواب أنه كلام تام، ولا حذف" نقله عنه خالد الأزهري في شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٣٥٦).

وَأَجَابَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْفَضْلِ الْمُرْسِيُّ[10] فِي (رِيِّ الظَّمْآنِ) فَقَالَ: هَذَا كَلَامُ مَنْ لَا يَعْرِفُ لِسَانَ الْعَرَبِ، فَإِنَّ (إِلَهَ) فِي مَوْضِعِ الْمُبْتَدَأِ عَلَى قَوْلِ سِيبَوَيْهِ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ اسْمُ لَا، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ خَبَرٍ لِلْمُبْتَدَإِ، وَإِلَّا فَمَا قَالَهُ مِنَ الِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْإِضْمَارِ فَاسِدٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِذَا لَمْ يُضْمَرْ يَكُونُ نَفْيًا لِلْمَاهِيَّةِ - فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ نَفْيَ الْمَاهِيَّةِ هُوَ نَفْيُ الْوُجُودِ، لَا تُتَصَوَّرُ الْمَاهِيَّةُ إِلَّا مَعَ الْوُجُودِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ لَا مَاهِيَّةَ وَلَا وُجُودَ.

وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ[11].

---

(١٠) توفي سنة ٦٥٥ انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ط الحديث (١٦/ ٤٥٨)، بغية الوعاة (١/ ١٤٤-١٤٦).

(١١) "الصواب هو أن وجود كل شيء في الخارج هو ماهيته الموجودة في الخارج، بخلاف الماهية التي في الذهن فإنها مغايرة للموجود في الخارج، وأن لفظ «الوجود» كلفظ «الذات» و«الشيء» و«الماهية» و«الحقيقة» ونحو ذلك". التدمرية (ص: ١٢٨-١٣١)، وانظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٤/ ٤٨٠)، الرد على المنطقيين (ص: ٦٤-٦٩)، درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٨٨)، شرح العقيدة الأصفهانية (ص: ٧٥)، الصفدية (٢/ ٢٨١). وقال في كتابه الصفدية بعد كلام له في هذا الموضوع "... وبهذا التفصيل يزول الاشتباه والنزاع الموجود في أن الماهية هل هي غير وجودها أم لا فمن لم يفصل هذا

يعني الأشاعرة[١٢].

خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ، فَإِنَّهُمْ يُثْبِتُونَ مَاهِيَّةً عَارِيَةً عَنِ الْوُجُودِ.

هذا دخول في علم الكلام والمنطق، أرادوا أن يدخلوه في كلمة التوحيد[١٣]، فهذا صاحب المنتخب الذي هو: الحسن بن صافي أبو نزار البغدادي الشافعي الملقب بملك النحاة – مع قول خصمه عنه في تقريره "هَذَا كَلَامُ مَنْ لَا يَعْرِفُ لِسَانَ الْعَرَبِ" – هذا الرجل يقول في معنى كلامه: عندما نقول لا إله ونقدر خبرها بـ (في الوجود) إلا الله، يقول الأحسن ألا نقدر خبرا، ليكون النفي شاملا لذات الإله وماهيته ووجوده، فهو يرى التفريق

التفصيل فإما أن يحار ويقف كالآمدي ونحوه وإما أن يختلف كلامه ويتناقض كالرازي ونحوه أو يصر على الباطل إذا نصر أحد القولين كبعض المتكلمين والمتفلسفة" الصفدية (٢/ ٢٨٢).

(١٢) كما نقل هذا المذهب عنهم الإيجي في كتابه المواقف (١/ ٢٦٦)، أما أهل السنة المحضة فقد قرر مذهبهم في هذه المسألة شيخ الإسلام كما مر وأنه التفصيل.

(١٣) كما قال ابن القيم في مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (٣/ ٣٨٢).

بين الوجود وبين الذات والماهية، فكأن الوجود عنده شيء زائد على الذات، فيكون الصواب - على رأيه – عدم التقدير.

الذي رد عليه رد عليه ببدعة ثانية، - فهم كلهم إما أشاعرة أو بعضهم معتزلة وبعضهم أشاعرة – فقال له "**هَذَا كَلَامُ مَنْ لَا يَعْرِفُ لِسَانَ الْعَرَبِ**" – وهذا النقد جيد – فإن (**لا**) واسمها في موضع رفع مبتدأ، ولا بد للمبتدأ من خبر، أيضا قال: لا فرق عندنا بين نفي الماهية ونفي الوجود.

والشيخ ابن باز – رحمه الله – علق على الاثنين[١٤]، وقال ما فحواه: لا كلام صاحب المنتخب صحيح، ولا كلام أبي عبد الله المرسي صحيح؛ لأن الأول يريد نفي لفظة الوجود، والثاني يريد إثبات لفظة الوجود، فيقول: كلكم لم تفهموا التقدير الصحيح، حيث أن التقدير الصحيح هو أن يقدر الخبر بـ (بحق)، لا بلفظة الوجود أو عدمها، فتكون جملة كلمة التوحيد مع التقدير: لا إله (بحق) إلا الله، فهذا هو الذي يثبت التوحيد[١٥].

---

(١٤) انظر: شرح الطحاوية – ط دار السلام حاشية (ص: ١٠٩).

(١٥) ونص تعليق الشيخ ابن باز - رحمه - هو: "ما قاله صاحب المنتخب ليس بجيد وهكذا ما قاله النحاة وأيده الشيخ أبو عبد الله المرسي من تقدير الخبر بكلمة "في الوجود" ليس بصحيح؛ لأن الآلهة المعبودة من دون الله كثيرة وموجودة وتقدير الخبر بلفظ "في الوجود لا يحصل به المقصود من بيان أحقية ألوهية الله سبحانه وبطلان ما سواها" لأن القائل أن يقول: كيف تقولون "لا إله في الوجود

وَإِلَّا اللَّهُ – مَرْفُوعٌ، بَدَلًا مِنْ لَا إِلَهَ لَا يَكُونُ خَبَرًا لِـ لَا، وَلَا لِلْمُبْتَدإِ.

إلا الله"؟ وقد أخبر الله سبحانه عن وجود آلهة كثيرة للمشركين، كما في قوله سبحانه: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [هود: ١٠١] وقوله سبحانه: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾ [الأحقاف: ٢٨] الآية.

فلا سبيل إلى التخلص من هذا الاعتراض وبيان عظمة هذا الكلمة وأنها كلمة التوحيد المبطلة لآلهة المشركين وعبادتهم من دون الله، إلا بتقدير الخبر بغير ما ذكره النحاة، وهو كلمة "حق" لأنها هي التي توضح بطلان جميع الآلهة وتبين أن الإله الحق والمعبود بالحق هو الله وحده كما نبه على ذلك جمع من أهل العلم منهم أبو العباس ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم وآخرون رحمهم الله.

ومن أدلة ذلك قوله سبحانه: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢] فأوضح سبحانه في هذه الآية أنه هو الحق وأن ما دعاه الناس من دونه هو الباطل، فشمل ذلك جميع الآلهة المعبودة من دون الله من البشر والملائكة والجن وسائر المخلوقات، واتضح بذلك أنه المعبود بالحق وحده، ولهذا أنكر المشركون هذه الكلمة وامتنعوا من الإقرار بها لعلمهم بأنها تبطل آلهتهم لأنهم فهموا أن المراد بها نفي الألوهية بحق عن غير الله سبحانه ولهذا قالوا جوابا لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم، لما قال لهم: "قولوا، لا إله إلا الله": ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥] ، وقالوا وبهذا التقدير يزول جميع الإشكال ويتضح الحق المطلوب". شرح الطحاوية – ط دار السلام (ص: ١٠٩).

وَذَكَرَ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ[١٦].

وَلَيْسَ الْمُرَادُ هُنَا ذِكْرَ الْإِعْرَابِ، بَلِ الْمُرَادُ رَفْعُ الْإِشْكَالِ الْوَارِدِ عَلَى النُّحَاةِ فِي ذَلِكَ، وَبَيَانُ أَنَّهُ مِنْ جِهَةِ الْمُعْتَزِلَةِ. وَهُوَ فَاسِدٌ: فَإِنَّ قَوْلَهُمْ: فِي الْوُجُودِ لَيْسَ تَقْيِيدًا، لِأَنَّ الْعَدَمَ لَيْسَ بِشَيْءٍ[١٧]، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٩].

---

(١٦) وممن جعل تقدير الخبر في (لا إله إلا الله) بحق: الطبري في تفسيره (٢١/ ٤١٠) والبقاعي في نظم الدرر (١٨/ ٢٣٠). تفسير المراغي (٢٤/ ٩٠)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٤/ ٩٣)، تفسير الشعراوي (٢/ ١٠٨٧)، تفسير العثيمين: الحجرات – الحديد (ص: ٣٩٦)، أيسر التفاسير للجزائري (١/ ٣٢٦)، معنى لا إله إلا الله – الزركشي (ص: ٧٤)، معارج القبول بشرح سلم الوصول (٢/ ٤١٦)، شرح ثلاثة الأصول للعثيمين (ص: ٧١)، معنى لا إله إلا الله ومقتضاها للفوزان(ص: ١٦).

(١٧) قال شيخ الإسلام "الصواب المتفق عليه بين أهل السنة وعقلاء الخلق أن العدم ليس بشيء في الخارج وإنما كان له وجود في العلم" بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٤/ ٣٦٥)، وقال "والتحقيق أن الله خالق كل شيء، والمعدوم ليس بشيء في الخارج، ولكن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون ويكتبه، وقد يذكره ويخبر به فيكون سببا في العلم والذكر والكتاب لا في الخارج" مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٠٣) كذا (سببا) ولعل الصواب (شيئا).

وَلَا يُقَالُ: لَيْسَ قَوْلُهُ: غَيْرُهُ كَقَوْلِهِ: إِلَّا اللَّهُ، لِأَنَّ غَيْرَ تُعْرَبُ بِإِعْرَابِ الِاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ إِلَّا. فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ لِلْخَبَرِ فِيهِمَا وَاحِدًا. فَلِهَذَا ذَكَرْتُ هَذَا الْإِشْكَالَ وَجَوَابَهُ هُنَا.